

جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

في قانون العقوبات الجزائري



أ. بن خليفة إلهام

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الوادي

الملخص:

تعد جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية من السلوكيات الحديثة التي تمس بكرامة الإنسان في المجتمع ككل، والجدير بالذكر أنها سرعان ما انتشرت وأضحت تقودها جماعات إجرامية منظمة وأصبحت لها سوق سوداء عالمية بسبب كثرة الطلب على الأعضاء البشرية القابلة للزرع - بسبب تعدد الأمراض وتنوعها وانتشارها - الذي يفوق العرض، ولهذا تفتنت كل الدول لخطورتها وقامت التشريعات بتجريمها ووضع عقوبات لها، من بينها المشرع الجزائري الذي فصل في تجريم هذا السلوك وبين صورته ووضع العقوبات التي يراها مناسبة لتسليطها على كل من له ضلوع في ارتكابها أو الشروع فيها مع تحديده للظروف التي تشدد العقوبة ونصه على عدم استفادة المدان في الاتجار من أي ظرف مخفف، كما أنه لا يستفيد من كل تلك التدابير العلاجية التي تساعد المجرم في خلع رداء الجريمة أثناء مغادرة باب المؤسسة العقابية.

Abstract:

The crime of trade of human organs has become one of modern behaviors that affect human dignity in the community as a whole. This phenomenon has become led by organized criminal groups which runs a black market because of the large demand of human organs transplant rechargeable because of the multiplicity, diversity and the spread of diseases this demand become more than the supply. For this, all states knew the danger of this phenomenon so they enacted laws to criminalize and punish all who does this. Among these countries, we find the Algerian legislator who makes this behavior a crime, explain their forms, puts strict penalties and appropriate to each one who participated in commit or attempted the crime with more severe punishment, not take advantage convicted in this trade from commutation procedures and do not benefit from all those remedial measures that help the offender to take off the robe crime while leaving the door penal institution .

مقدمة

أحرز الطب نجاحا كبيرا في عمليات نقل بعض أعضاء جسم الإنسان، وبعث الأمل في نفوس كثير من المرضى، وجعلهم يتطبعون برغبة شديدة للحصول على الأعضاء البشرية التي يحتاجون إليها بدافع المحافظة على حياتهم .

وبما أن كثيرا من القوانين والفتاوى تبيح وتجزئ الترع والتوصية بالأعضاء البشرية إلا أن ذلك لا يسد الحاجة إلى الأعضاء اللازمة لنقلها إلى المرضى، ليس بسبب عدم التوافق الفسيولوجي أو الطبي بين جسمي المترع الموصي والمريض، وإنما يرجع

ذلك بصفة أساسية إلى الإحجام عن التبرع والتوصية لأسباب اجتماعية ودينية وفكرية في المجتمع.

ونظراً لعدم إمكان حصول المرضى على الأعضاء البشرية من المصدرين المذكورين، فقد يلجأ بعضهم وخاصة المسورين منهم لعرض مبالغ من المال لشراء هذه الأعضاء؛ أو يلجأ البعض بدافع الفقر والحاجة إلى الإقدام على التصرف في أجزاء من جسمه بالبيع.

ونظراً لهذين السببين ظهرت فتة من معدومي الضمير استغلت وكونت فيما بينها مافيا لتجارة الأعضاء حققوا من خلالها الملايين بدعوى التبرع ضارين بالقوانين عرض الحائط؛ لذلك قام المشرع الجزائري أسوة بتشريعات الدول الغربية والعربية إلى تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية ومعاقبة كل من له ضلوع في ارتكابها.

والسؤال المطروح: هل حدد المشرع في قانون العقوبات كل صور الجريمة كما تحدث في الواقع وهل العقوبات التي نص عليها تتناسب مع جسامة الجريمة وكفيلة بالحد من انتشارها؟

وعليه سنسلط الضوء في هذه الدراسة على تحليل ما نص عليه قانون العقوبات الجزائري حول جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية في الفصول التالية:

الفصل الأول: فكرة عامة حول الاتجار بالأعضاء البشرية

الفصل الثاني: البناء القانوني لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

الفصل الثالث: جزاء الاتجار بالأعضاء البشرية

الفصل الأول: فكرة عامة حول الاتجار بالأعضاء البشرية

تبني كل جريمة قانونا على ثلاث أركان رئيسية وهي ركن شرعي وركن مادي وركن معنوي، ولكن ما يميز كل جريمة على أخرى إنفراد كل واحدة منها بركن خاص بها إذ لا يمكن البحث في الأركان الرئيسية ما لم يتوفر الركن الخاص والذي يتمثل في الجريمة محل الدراسة في الاتجار بالأعضاء البشرية وبالتالي كان لزاما علينا البحث في معنى المصطلحات الخاصة به وأيضا نبحت في التاريخ عن نشأة الاتجار ونتعرض لأسباب انتشارها وخطورتها.

المبحث الأول: مفهوم الاتجار بالأعضاء البشرية

تعد جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية من السلوكيات الحديثة التي تمس بكرامة الإنسان في المجتمع ككل، ولذلك صعب على القوانين تعريفها لعدم اتضاح معالمها ولطابع السرية الذي تمتاز به، والجدير بالذكر أنها سرعان ما انتشرت وأضحت تقودها جماعات إجرامية منظمة وأصبحت لها سوق سوداء عالمية ولهذا تفتنت كل الدول لخطورتها وقامت بتجريمها.

المطلب الأول: نشأة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

ترجع نشأة تجارة الأعضاء البشرية إلى ما بعد النصف الثاني من القرن العشرين حيث تخطت زراعة الأعضاء مرحلة التجارب إلى مرحلة التطبيق الآمن خاصة بعد عام 1970 ، وبعد الرقم العالمي في زراعة الأعضاء، وتحمله فتاة أمريكية زرع لها سبعة أعضاء في جسمها عام 1997 بينما زرع خمسة أعضاء (الكبد، البنكرياس ، المعدة ، الأمعاء الغليظة ، الأمعاء الدقيقة) لشخص في العقد الرابع بولاية ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية واستغرقت العملية 72 ساعة متصلة .

وعليه فإن ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية حديثة بالمقارنة مع الظواهر الإجرامية الأخرى، حيث أدى التطور التقني والعلمي إلى الانتقال من مجال التجارب الصناعية واستخدام الهندسة الطبية إلى مجال التطبيق في زراعة الأعضاء البشرية البديلة¹ .

المطلب الثاني: تعريف جريمة الاتجار بالأعضاء البشري

لم يتعرض المشرع الجزائري في قانون العقوبات لتعريف جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، ولذلك نتناول تحديد معاني المصطلحات المدرجة في العنوان لغة واصطلاحاً حتى يتسنى لنا في الأخير الوقوف على تعريف مناسب للاتجار.

أولاً: الاتجار:

ونتطرق لتعريف الاتجار لغة واصطلاحاً كما يلي:

1- تعريفه لغة:

تجر تجرا وتجارة وتاجر وأتجر وأتجر: تعاطى التجارة. التاجر جمع تجار وتجار وتُجار وتجر: من يتعاطى التجارة ، كان العرب يسمون بائع الخمر تاجرا. والتجارة البيع والشراء لغرض الربح.²

2- تعريفه اصطلاحا:

يشق مصطلح الاتجار من التجارة وبالانجليزية commerce أو trade وتعني التبادل الطوعي للبضائع ، حيث يتم التفاوض خلال البيع على سعر البضائع الذي يقدر قيمتها ويتم الدفع حاليا عن طريق وسائل للتبادل التجاري تدعى النقود، بدلا من الشكل التقليدي للبيع الذي كان عبارة عن مقايضة، بضاعة مقابل أخرى؛ وتركز التجارة على تبادل السلع أو الخدمات.³

وقد عرف العلامة ابن خلدون⁴ التجارة في مقدمته المشهورة بأنها : محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء. وبذا يكون أبسط الأعمال التجارية هو بيع سلعة بثمن أكبر ويكون الفرق هو الربح.

ومن الناحية القانونية تعني التجارة مجموعة النشاطات المحددة في القانون التجاري التي تتيح للثروات أن تنتقل من الإنتاج إلى الاستهلاك.⁵

وعليه نستخلص أن التجارة أو الاتجار يعني ممارسة أعمال التجارة عن طريق البيع والشراء بمقابل.

ثانيا: الأعضاء البشرية:

ونعرج على معناه اللغوي والاصطلاحي:

1- المعنى اللغوي:

العضو بضم العين أو بكسرهما جمع أعضاء: كل عظم وافر من الجسم بلحمه⁶، بمعنى أن العضو هو أحد أطراف جسم الإنسان.

2- المعنى الاصطلاحي:

عرفه الفقه الوضعي كما يلي:

أ- جزء من الإنسان من أنسجة وخلايا ودماء ونحوها سواء أكان متصلا به أم منفصلا عنه، وأن الدم يعتبر من أعضاء الإنسان المتجددة.⁷

ب- كل جزء من أجزاء الجسم سواء أكان خارجيا أو داخليا، وسواء أدى دورا لمنفعة الجسم أو لغيره.⁸

أما من الناحية القانونية فيعرف بأنه عبارة عن مجموعة من العناصر الخلوية القادرة على أداء وظيفة معينة في الجسم سواء أكانت ظاهرة في وظيفتها أي خارجية أو داخلية.⁹

أما من الناحية الطبية فهو عبارة عن مجموعة من الأنسجة تعمل مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة مثل المعدة التي تحوي الطعام وتمضممه، ومثل الكبد والكلية والدماغ والأعضاء التناسلية والقلب... إلخ، وإذا كان العضو هو مجموعة من الأنسجة فإن الأنسجة تعرف على أنها مجموعة الخلايا التي تعمل مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة، أما الخلية فهي أصغر وحدة في المواد الحية...¹⁰

وبناء على ما تقدم فإننا نستنتج تعريف الاتجار بالأعضاء البشرية كما يلي: هو عملية بيع أو شراء لجزء أو أكثر من جسم الإنسان يؤدي وظيفة معينة سواء أكان داخلي أو خارجي.

المطلب الثالث: خصائص جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

تنفرد هذه الجريمة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الأفعال الإجرامية المستحدثة، بل أن مرتكبيها لهم طابع منفرد جعلهم يتفننون في ارتكابها وتطوير كل التقنيات الحديثة في تسهيل تنفيذ أكبر مخططاتهم الإجرامية في هذا المجال، وعليه سوف نتكلم أولاً على خصائص الجريمة ثم نعرض على خصائص مرتكبيها.

أولاً: خصائص جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

تتميز جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية بعدة مميزات أهمها:

- 1- جريمة منظمة فهي لا ترتكب من طرف شخص واحد بل يرتكبها تنظيم مشكل من عدة أشخاص توزع بينهم مهام تنفيذ الجريمة وموزعون في أكثر من إقليم دولة واحدة، ويعملون بتخطيط متقن وهدفهم تحقيق أكبر قدر من الربح، حيث تقوم هذه الجماعات من المجرمين بعرض أو توفير سلع وخدمات تعرف بأنها غير مشروعة مع إدراكهم لوجود جماعات من الناس في حاجة إلى هذه السلع والخدمات ويستعينون بموظفين فاسدين لحمايتهم من أجل الحصول على مكاسب وأرباح طائلة.
- 2- جريمة مستحدثة تجلت معالمها مع التطور السريع للتكنولوجيا في مجال زرع الأعضاء، حيث أن الدول تحظر بيع الأعضاء وفي الوقت نفسه عرضها محدود وغير كاف فلا يجد المرضى بدا إلا اللجوء إلى السوق السوداء الدولية لاقتناء ما يحتاجون لشفائهم من جماعات منظمة تعمل بكل سرية لدرء اتجارهم غير المشروع.
- 3- جريمة تتم في سرية تامة بحيث يصعب كشفها ونسبتها إلى مرتكبيها وتحديد أساليب تنفيذها ومداهها كما يصعب فهم طبيعتها ذلك أن الاتجار بالأعضاء

نشاط إجرامي معقد كثيرا ما يتطلب تواطؤ جهات مختلفة، منها الشرطة وعمال مستودعات الجثث والموظفون الطبيون وسائقي سيارات الإسعاف والمتلقون والمتبرعون. مما يزيد من صعوبة الكشف عن الجريمة ومعاينة المتورطين فيها كمجرمين¹¹؛ فضلا عن أنها تتخفى وراء عدة أفعال إجرامية أخرى تسجل باسمها كالاختيال والخطف والسرقعة والابتزاز والاستغلال والنصب والتزوير والتهريب والغش وغيرها؛ كما أنه لا يبلغ عنها بسبب خوف الضحايا أو حجلهم.

4- جريمة تعمل على إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الأسرية والعائلية ومن شأنها خلق التراعات والتوترات بل والصراعات والاقتتال بين العوائل والأسر¹².

ثانيا: خصائص مرتكبي جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

يتميز أعضاء تنظيم الاتجار بالأعضاء البشرية بالذكاء والقدرة و الاحتراف في تنفيذ أكبر مخططاتهم الإجرامية ، بحيث لديهم من الذكاء والقدرة ما يمكنهم من تطويع أساليب التكنولوجيا الحديثة في مجال الطب للقيام بجريمتهم والحصول من خلالها على مبالغ طائلة، ولهم من الاحتراف ما يمكنهم من القيام بعدة أدوار مختلفة يتلونون ويتحولون حسب الظروف ويستغلون الفرص لاصطياد الفريسة، كما أنهم يتقنون عدة لغات ولديهم القدرة على الحوار والمناقشة والإقناع ، وأعضاء هذا التنظيم من فئات مختلفة في المجتمع فهم مزيج من الجهلة والعلماء المشعنين الذين ليس لديهم أي قاعدة أخلاقية ومبادئ وقيم فيضربون بضمائرهم عرض الحائط من أجل نيل مكاسب مالية، حيث نجد التنظيم يضم تجارا وسماسرة وأطباء وقابلات وسائقي سيارات الإسعاف

وأطفال الشوارع والمرضى والضحايا الذين يرغبون في الحصول على الأموال ورجال الجمارك والدرك والشرطة... إلخ. ومن بين هذه التنظيمات ما يسمى بالمافيا الفيتنامية والروسية والمغربية واللبنانية.

المبحث الثاني: أسباب انتشار الاتجار بالأعضاء البشرية وخطورها

عمل المجتمع الدولي جاهدا على مكافحة الجريمة بعدما أدرك سرعة انتشارها ومدى خطورتها.

المطلب الأول: أسباب انتشار الاتجار بالأعضاء البشرية

تقف وراء ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية عدة أسباب جعلت بعض مدن العالم تتحول إلى أسواق دولية سوداء للتصرف غير المشروع بأجزاء الجسم البشري، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

1- يرجع ازدياد الاتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية وضلوع السماسرة والمتاجرين الذين يعملون على صعيد دولي في هذا الاتجار إلى الزيادة المطردة في الطلب على الأعضاء البشرية القابلة للزرع - بسبب تعدد الأمراض وتنوعها وانتشارها- الذي يفوق العرض، وأدّت الحواجز الدينية والقانونية والثقافية في أنحاء عديدة من العالم إلى تزايد المعارضة على التبرع بالأعضاء بعد الوفاة مما زاد الفجوة بين الطلب والعرض تفاقما، ونتيجة لذلك هناك تزايد مطرد في الحاجة إلى الأعضاء من الأحياء المتبرعين مما أوجد سوقا سوداء للأعضاء جد مربحة. وتشهد أنحاء كثيرة من العالم شراء الأعضاء اللازمة لعمليات الزرع وتوزيعها، رغم أنهما يشكّان انتهاك صارخ لحقوق الإنسان؛ مع الملاحظة أن التقدم في مجال التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا

الإحيائية، لم يؤد إلى زيادة الطلب على الأعضاء التي يتبرع بها للمرضى فحسب، بل زاد أيضا من الطلب على الأعضاء التي تستخدمها شركات صنع الأدوية أو المؤسسات الأكاديمية للأغراض العلمية¹³.

2- الحاجة إلى المال بسبب البطالة والفقر وارتفاع الأسعار والأزمة السكنية¹⁴ تدفع بالكثير من ضعيفي النفوس إلى بيع أعضائهم مقابل مبلغ مالي يجعله في غنى عن كل الأوضاع السيئة التي كان يعيشها.

3- جني المتاجرين بالأعضاء لأموال طائلة من وراء كل عملية يقومون بها.

4- ضعف الوازع الاجتماعي والديني والأخلاقي لدى بعض فئات المجتمع.

المطلب الثاني: خطر الاتجار بالأعضاء البشرية

شهدت العلوم الطبية تطوراً هائلاً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية نتيجة للتقدم العلمي والاكتشافات البيولوجية والمستحدثات العلاجية واستخدام التقنيات الحديثة ، الأمر الذي كان له أثره الواضح في تغيير العديد من المفاهيم والقواعد الأصولية المستقر عليها علمياً وطبياً وقانونياً، من بينها أن إنقاذ بعض المرضى أصبح أمراً متاحاً كحالة كتلف عضو لدى جسم المريض إذ يعالج عن طريق الاستعانة بأعضاء أخرى من جسمه كتنقل شرايين الساق إلى شرايين القلب التالفة أو استعداد أحد أفراد العائلة للتبرع بهذا العضو كالتبرع بإحدى الكليتين ؛ وفي المقابل هناك حالات أين لا نجد من يتبرع وهي حالة ترتب عليها وجود ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، وهي تجارة تمس الطبيعة الإنسانية للبشر إذ تصبح هذه الأعضاء بمرتلة

أدوات احتياطية شأنها في ذلك شأن قطع الغيار كأدوات السيارة وغيرها من الوسائل الأخرى مما إذ أن الإنسان كرمه الله عز وجل وفرقه عن سائر المخلوقات وهو خليفة الله في الأرض وسخر له ما في السموات والأرض ويكفي أنه أسجد له الملائكة، وأعضائه هبة من الله فكيف له أن يهين نفسه ويعرض أعضائه أو أعضاء بني جنسه للبيع والشراء وللأسف أصبح هذا هو الحال اليوم إذ ازدهرت التجارة السوداء ونشأت عصابات تقوم بأفعال يندى لها الجبين كاختطاف الأطفال والمشردين والمجانين كي تقتلهم وتبيع أعضائهم بمبالغ طائلة وأيضا سرقة جثث المحكوم عليهم بالإعدام ولا يوجد من يستلمهم، كذلك جثث الأموات بعد دفنها¹⁵ لاستغلالها في العرض للبيع؛ وغالبا ما يكون الزبائن من الأثرياء لذلك فقد عكف شرّاح القانون والأخلاق بالاشتراك مع الأطباء والبيولوجيين على وضع أطر قانونية وأخلاقية يمكن من خلالها التوفيق بين المتناقضات التي أفرزتها الثورة البيولوجية الحديثة ، بحيث يتاح للأطباء والعلماء المضي في طريقهم نحو البحث والتجريب دونما عراقيل تعوق عملهم وتحرم البشرية من تلك الفوائد للأبحاث والتجارب العلمية ، وفي ذات الوقت ينبغي احترام المبادئ القانونية والأخلاقية ذات الصلة بهذا الموضوع والتي من بينها مبدأ استقلالية الشخص والحفاظ على الكرامة الآدمية ومراعاة النظام والآداب العامة ، والتي تشكل جميعها نقط الارتكاز والدعم التي تقوم عليها تلك الأطر القانونية والأخلاقية المراد استحداثها كي تحكم الممارسات الطبية والعلمية الحديثة .

ونتيجة لما تقدم فقد نشأ فرع جديد من العلوم الإنسانية يعرف بعلم أخلاقيات العلوم الإحيائية، وظهر مؤخراً العديد من التشريعات القانونية الخاصة بتنظيم

الممارسات الطبية والعلمية الحديثة ، وقد أصطلح على تسمية أي تشريع في هذا المجال بقانون أخلاقيات العلوم الإحيائية ، ومن أبرز التشريعات التي ظهرت في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي :

- قانونا أخلاقيات العلوم الإحيائية الفرنسيان رقم (653) و(654) لسنة 1994 .

- قانون نقل و زراعة الأعضاء البريطاني لسنة 1989 الذي يحظر في العديد من نصوصه عملية الاتجار بالأعضاء البشرية بما في ذلك حظر كافة أشكال الإعلانات التجارية في هذا الصدد ، وفرض عقوبات للإخلال بذلك .

- بعض التشريعات الفيدرالية في أمريكا والتي تعنى بتنظيم أنماط محددة من الممارسات الطبية والعلمية الحديثة الماسة بمادة الجسم البشري بوجه عام¹⁶ .

الفصل الثاني: البناء القانوني لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

تقوم الاتجار بالأعضاء البشرية قانونا على ثلاث أركان رئيسية وهي الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي وهو ما سنفصله في المباحث التالية:

المبحث الأول: الركن الشرعي

يتطلب القانون لقيام الركن الشرعي أولا أن يخضع الفعل لنص قانوني يجرمه، وثانيا ألا يخضع الفعل المجرم بنص قانوني لسبب من أسباب الإباحة المقيدة في القانون

فالشرط الأول يعرف بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وهو لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير أمن بغير قانون¹⁷ ، فإذا ثبت أن الفعل مجرم طبقاً للنصوص السارية المفعول فلا بد من التأكد لعدم خضوعه لسبب من أسباب الإباحة لأن هذه الأخيرة تخرج الفعل من دائرة التجريم إلى دائرة الإباحة¹⁸ .

المطلب الأول: خضوع الاتجار لنص يجرمه

يشير التطور السريع للتكنولوجيا في مجال زرع الأعضاء وازدياد الطلب شواغل طبية وأخلاقية وقانونية. وبيع الأعضاء محظور في معظم البلدان، غير أن العرض المحدود من الأعضاء يرغم كثيرا من المرضى على اللجوء إلى السوق السوداء الدولية. وقد أثار سوء استخدام زرع الأعضاء قلق المؤسسات الطبية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية فأدانت شراء وبيع الأعضاء البشرية المستمدة من الأحياء ووضعت قواعد وأنظمة للحيلولة دون تزايد الاتجار بالأعضاء¹⁹ .

أما على الصعيد العربي فبحثت لجنة خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية مشروع اتفاقيتين عربيتين الأولى لمنع الاستنساخ البشري والثانية لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها، حيث قال مروك نصر الدين في الاجتماع المتعلق باتفاقية تنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها التي عقدت يومي 12 و13 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أنه تناول بالنقاش موضوع الأحكام العامة لهذه الاتفاقية لاسيما ما يتعلق بوضع تعريف للموضوع وتحديد الهدف منه وكذا المصطلحات المستخدمة مضيفاً أن الاجتماع تناول الشروط الواجب توافرها في المتبرع بالأعضاء والمريض المتلقي والطبيب الذي يجري العملية . وأشار إلى أن المشاركين بحثوا أيضاً الأحكام الجزائية التي تطبق عند مخالفة احكام الاتفاقية وسبل التعاون بين

الدول العربية في مجال مكافحة هذا النوع من الإجرام المتمثل في الاتجار بالأعضاء البشرية "واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان" ²⁰.

كما أن الدول العربية جرمت فعل الاتجار ونقل وزراعة الأعضاء بمقابل في قوانين العقوبات وفي قوانين منفصلة وفي قوانين الصحة حسب كل دولة كقطر و الكويت والأردن ومصر وليبيا وتونس والمغرب ²¹

أما في الجزائر فلقد نص المشرع بداية على منع الحصول على المقابل المالي من جراء نقل وزراعة الأعضاء البشرية في قانون حماية الصحة وترقيتها في المادة 161 الفقرة الثانية وبذلك يمنع في الجزائر أن تكون الأعضاء محلا للمعاملات المالية، ثم أدخل تعديل على قانون العقوبات سنة 2009 ²² يتضمن تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية حيث أضاف القسم الخامس مكرر 1 إلى الفصل الأول من الباب الأول الجنائيات والجنح ضد الأفراد من المادة 303 مكرر 16 إلى المادة 303 مكرر 29 تبين هذه المواد بدقة صور فعل الاتجار بالأعضاء البشرية وتحدد العقوبات المسلطة على مرتكبيها سواء أكانوا أشخاصا طبيعيا أو معنوية وسواء أشرعوا فيها أم أتموها...إلخ.

وبناء عليه فإن فعل الاتجار يخضع لنصوص تجرمه في الجزائر وهي نصوص سارية

المفعول.

المطلب الثاني: عدم خضوع الاتجار لسبب من أسباب الإباحة

قد يكون الفعل مجرما بنص قانوني ولكن بسبب مصلحة معينة قد يأمر القانون أو يأذن بإباحة الفعل ونزع الصفة التجريمية عنه وهذا ما أقره في المادة 39 من قانون العقوبات، وبغض النظر عن أمر القانون فإن المشرع في بعض الأحيان يسمح بممارسة

حقوق معينة كانت في غياب هذا السماح فعلا مجرما كممارسة حق التأديب للزوجة والأبناء وملتق الحرفة و الحق في مباشرة الأعمال الطبية كإجراء العمليات الجراحية واستئصال الأعضاء وزرعها و الحق في ممارسة بعض الرياضات كالملاكمة والمصارعة، والعامل المشترك في إباحتها أن كل حق من هذه الحقوق يجب أن يباشر بضوابط منصوص عليها في القانون.

وفيما يتعلق بالحق في مباشرة بعض الأعمال الطبية فلقد أجاز قانون حماية الصحة وترقيتها مسألة نقل وزرع الأعضاء البشرية ولكنها مقيدة بضوابط لا يمكن إطلاقا تعديدها؛ وبالرجوع إلى المواد 161 إلى 169 فإننا نجد المشرع تكلم عن ضوابط استئصال الأعضاء سواء من الأحياء أو من جثث الموتى.

أولا: ضوابط استئصال الأعضاء البشرية من الأحياء:

إذ تكلم المشرع عن هذه الضوابط في المواد 161 و162 و163 و166 و167 وهي:

1- أن يكون الغرض من الانتزاع أو الزرع هو العلاج وليس الاتجار أو إجراء التجارب الطبية(المادة161).

2- أن تكون الحالة الصحية للمتنازل أو للمتلقي تسمح بإجراء الانتزاع أو الزراعة حيث يشترط ألا يقل العمر عن 10 سنوات وألا يزيد عن 50 سنة، ويشترط في المتبرع أن يكون خال من الالتهابات البكتيرية والفيروسية (المادة 162)، أما بالنسبة للمتلقي فيجب أن يستبعد إذا كانت عملية النقل تسهل إصابته

بالتهاب الرؤية أو قرحة المعدة، ويجب أن تكون حالته النفسية في وضع عادي (المادة 163).

- 3- أن يحفظ العضو المنقول بأحد الأساليب العلمية التي تضمن صلاحيته للزرع²³.
- 4- أن تتوافق أنسجة المتلقي والمتنازل ومن الأحسن أن يكون المتبرع من الأقارب) المادة 162 الفقرة الثانية).
- 5- أن تترع وتزرع الأنسجة البشرية إلا في مستشفيات ترخص من قبل وزر الصحة حتى نضمن عدم التلاعب في هذه العمليات ونضمن سلامة المتنازل والمتلقي حيث أصدر وزير الصحة والسكان قرارا بتاريخ 02/ 10/ 2002 حدد فيه المؤسسات الصحية المخولة بهذا النوع من العمليات ومن بينها المركز الإستشفائي الجامعي مصطفى باشا ومركز بيار ماري كوري والمؤسسة الإستشفائية المتخصصة عيادة دقسي قسنطينة والمركز الاستشفائي الجامعي بعنابة... إلخ²⁴ (المادة 167).
- 6- وجوب الحصول على رضا المتنازل ويكون ذلك بالموافقة الكتابية وبحضور شاهدين وتودع لدى مدير المؤسسة والطبيب ورئيس المصلحة ويشترط في الرضا أن يكون بإرادة حرة ومدركة. بمعنى أن تكون لديه أهلية أي بالغاً للسن القانونية وإرادته خالية من العيوب كالإكراه مثلا الذي يترتب عليه قيام جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية كما يشترط ألا يصدر المتنازل رضاه بدون مقابل وإلا أصبحت كذلك تجارا؛ فضلا عن ذلك يجب على الطبيب أن يخبر المتبرع بالأخطار الطبية المحتملة التي قد تتسبب فيها عملية الانتزاع، كما ويجوز للمتنازل يتراجع عن موافقته في أي وقت (المادة 162).

7- وجوب الحصول على رضا المتلقي بإرادة مدركة وواعية وتكون بالموافقة الكتابية وحضور شاهدين وأمام رئيس المصلحة الصحية وعلى الطبيب أن يبصره بالأخطار الطبية التي تنجر عن ذلك ، أما إذا كان المتلقي قاصرا لم يبلغ سن الرشد بعد يمكن لوليه الشرعي الحلول محله في الموافقة (المادة166).

ثانيا: ضوابط استئصال الأعضاء البشرية من جثث الموتى:

نص المشرع الجزائري على هذه الضوابط في المواد 164 و 165 و 167 من قانون حماية الصحة وترقيتها وهي كما يلي:

1- وجوب التحقق من الوفاة بالإثبات الشرعي والقانوني عن طريق اللجنة الطبية المشكلة داخل المراكز المخولة بإجراء عمليات النقل والزرع مضاف إليها طبيب شرعي، وحسب المقاييس التي يحددها وزير الصحة حيث أصدر هذا الأخير قرارا (غير منشور) في 19 / 11 / 2002 يحدد فيه هذه المقاييس²⁵ ، وهذا ما ورد في المواد 164 و 167 الفقرة 03.

2- وجوب الحصول على الموافقة من الشخص قبل وفاته ويعبر عنها بأي وسيلة كانت، أما إن رفض فيكون الرفض في شكل كتابي، وفي حالة ما لم يعبر المتوفي عن قبوله أو رفضه فلا يجوز الانتزاع إلا بعد الحصول على موافقة الأب أو الأم، الزوج أو الزوجة، الابن أو البنت، الأخ أو الأخت، أو الولي الشرعي إذا لم تكن للمتوفي أسرة؛ غير أنه يمكن استئصال القرنية أو العين بدون الموافقة السابقة إذا تعذر الاتصال في الوقت المناسب بأسرة المتوفي أو ممثليه الشرعيين أو كان التأخير في أجل الانتزاع يؤدي إلى عدم صلاحية العضو محل الانتزاع.(المادة164 و 165).

- 3- أن يكون القصد من عمليات الانتزاع والزراعة هو العلاج أو إجراء التجارب العلمية (المادة 161 و168 من نفس القانون).
- 4- أن تتم العمليات في المراكز الصحية التي حددها الوزير والتي ذكرناها سابقا²⁶.
- 5- عدم مشاركة الفريق الطبي الذي قام بالتحقق من الوفاة في عمليات الاستئصال من الجثث ونقلها إلى شخص حي (المادة 165 الفقرة الثالثة).
- 6- لا يجوز إعلان اسم المتنازل للمتلقي أو لأسرته (المادة 165 الفقرة الثانية).

المبحث الثاني: صور السلوك المادي للاتجار بالأعضاء البشرية

أورد المشرع الجزائري في قانون العقوبات أربع صور للاتجار بالأعضاء البشرية في المواد من 303 مكرر 16 إلى 303 مكرر 19، ومن خلال استقرائها نلاحظ أن جريمة الاتجار هي جريمة شكلية يقوم الركن المادي فيها بمجرد قيام الجاني بالسلوك المادي بغض النظر عن النتيجة التي يحققها كوفاة المستأصل منه أو إصابته بأمراض خطيرة وبدون البحث في العلاقة السببية بين السلوك والنتيجة، وأيضا جاءت هذه المواد كتكملة لما هو منصوص عليه في قانون حماية الصحة وترقيتها، فتزاع الأعضاء أو زرعها لا يتم إلا بشروط وفي مخالفة هذه الشروط يعد الفعل اتجارا بالأعضاء وهو جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، وصور الاتجار بالأعضاء هي الحصول على الأعضاء مقابل منفعة، وانتزاع أعضاء الأحياء أو الأموات دون مراعاة الشروط القانونية، وجريمة انتزاع أنسجة أو خلايا أو جمع مواد من جسم شخص بمقابل، وأخيرا انتزاع أنسجة أو خلايا أو جمع مواد من الأحياء أو الأموات دون مراعاة الشروط القانونية.

المطلب الأول: الحصول على الأعضاء مقابل منفعة

ينص المشرع الجزائري على جريمة الحصول على الأعضاء مقابل منفعة في المادة 303 مكرر 16 كما يلي: "يعاقب بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 1.000.000 دج ، كل من يحصل من شخص على عضو من أعضائه مقابل منفعة مالية أو أية منفعة أخرى مهما كانت طبيعتها.

وتطبق نفس العقوبة على كل من يتوسط قصد تشجيع أو تسهيل الحصول على عضو من جسم شخص".

يهدف الحصول على الأعضاء وزرعها في القوانين الطبية إلى العلاج وفي بعض الأحيان إلى إجراء تجارب طبية يستفاد منها في خدمة الإنسانية، أما إذا كان القصد هو الحصول على المنافع بالأخص تحقيق الثروات الطائلة فإن الأمر يختلف إذ يخرج الفعل من دائرة الإباحة إلى دائرة التجريم والعقاب؛ ولم يشترط المشرع أن تكون المنفعة مادية فحسب بل أية منفعة مهما كانت طبيعتها وبالتالي فالمنفعة قد تكون مادية وغير مادية كإعطاء أحد الأعضاء مقابل التستر على جرائم تمس أمن الدولة، وقد تكون مشروعة أو غير مشروعة كإعطاء أحد الأعضاء مقابل الحصول على المخدرات وفتح وكر لممارسة الرذيلة.

أما فعل الحصول على الأعضاء فيكون بأي طريقة كانت كسرقة الأعضاء من الأحياء بعد اختطافهم أو سرقتها من الجثث خاصة المحكوم عليهم بالإعدام ولا يوجد من يتسلم الجثة أو كإغراء الفقراء والبؤساء بتسليم أعضائهم مقابل مبلغ من المال يسد احتياجاته اليومية أو إرغام الضحايا على إعطاء أعضائهم، ومن الوسائل الأخرى

المستخدمة للحصول على أعضاء استدراج الضحايا للسفر إلى الخارج بوعود كاذبة مثل فرص العمل أو الفوائد الاقتصادية. وفي بلدان المقصد، يجري إما إقناع الضحايا ببيع أعضائهم أو إرغامهم على ذلك لتسديد تكاليف السفر ولا يحصلون في معظم الأحيان إلا على مبالغ مالية صغيرة، أو لا يحصلون على شيء بالمرّة²⁷.

وكما أن المادة تساوي بين الفاعل الأصلي والوسيط في العقوبة حيث أن الاتجار بالأعضاء نشاط إجرامي معقد كثيرا ما يتطلب تواطؤ جهات مختلفة لأنه غالبا ما ترتكبه جماعات إجرامية منظمة تعمل عبر مختلف ربوع العالم وتحقق أموالا طائلة وبالتالي من الضروري أن تحتاج إلى وسطاء في كل الدول ليقوموا دون وازع من ضمير بإقناع المعوزين ببيع كلاًهم ويلجئون عند الضرورة إلى إكرامهم أو التحايل عليهم للحصول على الأعضاء أو وسطاء يعملون في مجال الصحة لاستئصال أعضاء خاصة المتوفين .

المطلب الثاني: انتزاع أعضاء الأحياء أو الأموات دون مراعاة

الشروط القانونية

ورد النص على جريمة انتزاع أعضاء الأحياء أو الأموات دون مراعاة الشروط القانونية في المادة 303 مكرر 17 كما يلي: "يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل من ينتزع عضوا من شخص على قيد الحياة دون الحصول على الموافقة وفقا لشروط المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

وتطبق نفس العقوبة إذا تم انتزاع عضو من شخص ميت دون مراعاة التشريع الساري المفعول".

وكما سبق الذكر لأن عمليات استئصال الأعضاء وزرعها يخضعها المشرع في قانون الصحة لعدة ضوابط بالأخص منها مسألة الموافقة التي أكد على أن تكون مكتوبة في الغالب الأعم، أما إذا ثبت أن عملية الانتزاع تمت بدون موافقة ودون مراعاة الشروط المتبقية فيكيف الفعل على أنه جريمة اتجار بالأعضاء البشرية يستحق فاعلها العقاب.

ويكون الفعل جريمة سواء أكان انتزاع الأعضاء من شخص على قيد الحياة أو ميت لان الميت جسمه محمي ومقدس قانونا حتى بعد مماته ولا يجوز المساس به إلا بعد موافقته، كما أن الشريعة الإسلامية أولت عناية خاصة به من عبث العابثين حيث روى أبو داوود بسنده إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "كسر عظم الميت ككسره حيا" وبدلالة هذا الحديث جاء النهي عن إيذاء الميت²⁸.

المطلب الثالث: انتزاع أنسجة أو خلايا أو جمع مواد من جسم شخص بمقابل

حدد المشرع الجزائري في المادة 303 مكرر 18 جريمة انتزاع أنسجة أو خلايا أو جمع مواد من جسم شخص بمقابل كالاتي بيانه: "يعاقب بالحبس من سنة (1 إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، كل من قام بانتزاع أنسجة أو خلايا أو بجمع مواد من جسم شخص مقابل دفع مبلغ مالي أو أي منفعة أخرى مهما كانت طبيعتها.

وتطبق نفس العقوبة على كل من يتوسط قصد تشجيع أو تسهيل الحصول على أنسجة أو خلايا أو جمع مواد من جسم شخص".

ويتبين من هذا النص أن المشرع لم يقتصر على الأعضاء فحسب بل شمل النص حتى المتاجرة بالأنسجة أو الخلايا وهكذا أولى المشرع لها عناية باعتبارها جزء من الإنسان لا يستهان به وهي أصل أداء باقي الأعضاء لوظائفها.

كما أن هذه الجريمة النكراء تصبغ وصف الجاني على الفاعل الأصلي أو الوسيط الذين يجنيان المنافع مهما كانت طبيعتها من جراء اقترافها.

المطلب الرابع: انتزاع أنسجة أو خلايا أو جمع مواد من الأحياء أو

الأموات دون مراعاة الشروط القانونية

يجرم فعل انتزاع الأنسجة أو الخلايا أو جمع مواد من جسم الأحياء أو الأموات دون مراعاة الشروط القانونية بناء على نص المادة 303 مكرر 19 كما يلي:

"يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، كل من ينتزع نسيجا أو خلايا أو يجمع مادة من جسم شخص على قيد الحياة دون الحصول على الموافقة المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

وتطبق نفس العقوبة إذا تم انتزاع نسيج أو خلايا أو جمع مواد من شخص ميت دون مراعاة التشريع الساري المفعول".

وكذلك يدخل دائرة التجريم كل استئصال للأنسجة أو الخلايا أو تجميع مواد من جسم شخص على قيد الحياة أو شخص متوفي دون مراعاة الشروط المنصوص عليها في قانون الصحة الجزائري ويستحق فاعله العقاب وخاصة ما تعلق منها بالموافقة.

المبحث الثالث: الركن المعنوي (القصد الجنائي)

أشار قانون العقوبات الجزائري في كثير من مواده إلى القصد الجنائي باشتراطه ضرورة توافر العمد في ارتكاب الجريمة دون أن يشير إلى تعريفه كغيره من قانون العقوبات على وجه العموم و قد حاول الفقه القيام بهذه المهمة فقبل بتعريفات عديدة لا تختلف في مضمونها إذ تدور حول نقطتين، الأولى: وجوب أن تتوجه الإرادة إلى ارتكاب الجريمة ، و الثانية : ضرورة أن يكون الفاعل على علم بأركانها فإذا تحقق هذان العنصران معا (العلم و الإرادة) قام القصد الجنائي و بانتفائهما أو انتفاء أحدهما ينتفي القصد الجنائي، و بناء عليه نستطيع تعريف القصد الجنائي بأنه العلم بعناصر الجريمة و إرادة ارتكابها²⁹ . كما أن للقصد صورتان عام و خاص.

المطلب الأول: عناصر القصد العمد

يتكون القصد الجنائي من عنصرين وهما العلم والإرادة.

أولاً: العلم:

العلم هو حالة ذهنية أو قدر من الوعي يسبق تحقق الإرادة و يعمل على إدراك الأمور على نحو صحيح مطابق للواقع . و العلم بهذا المعنى يرسم للإرادة اتجاهها و يعين حدودها في تحقيق الواقعة الإجرامية و لذلك يجب توافر العلم بعناصر الواقعة الإجرامية؛ وعناصر الواقعة الإجرامية التي يلزم العلم بها لقيام القصد الجنائي هي كل ما يتطلبه المشرع لإعطاء الواقعة وصفها القانوني و تمييزها عن غيرها من الوقائع المشروعة و إلى جانب الإرادة يتعين أن يحيط الجاني علما بجميع العناصر القانونية للجريمة أي بأركان الجريمة كما حددها نص التجريم فإذا انتفى العلم بأحد هذه العناصر بسبب الجهل أو الغلط إنتفى القصد بدوره³⁰ .

وعليه يجب أن يكون مرتكب إحدى جرائم الاتجار على علم بجميع عناصر الجريمة كما رسمها القانون وكما وضعناها سابقا.

أولا: الإرادة:

الإرادة قوة نفسية تتحكم في سلوك الإنسان فهي نشاط نفسي يصدر من وعي وإدراك بهدف بلوغ غرض معين ، فإذا توجهت هذه الإرادة المدركة و المميزة عن علم لتحقيق الواقعة الإجرامية بسيطرتها على السلوك المادي للجريمة و توجيهه نحو تحقيق النتيجة قام القصد الجنائي في الجرائم المادية ذات النتيجة ، في حين يكون توافر الإرادة كافيا لقيام القصد إذا ما اتجهت لتحقيق السلوك في جرائم السلوك المحض. و للإرادة أهمية قصوى في نطاق القانون الجنائي³¹.

وبما أن جريمة الاتجار هي جريمة شكلية فيكفي أن تتوجه الإرادة لتحقيق السلوك المادي دون توجهها أو رغبتها في تحقق النتيجة.

المطلب الثاني: صور القصد الجنائي

ينقسم القصد الجنائي من الناحية القانونية إلى قصد جنائي عام وقصد جنائي

خاص:

أولا: القصد الجنائي العام:

يتوجب لقيام الركن المعنوي في أي جريمة أن يتوفر القصد الجنائي العام إذ يهدف الجاني عند ارتكابه الواقعة الإجرامية مع العلم بعناصرها إلى تحقيق غرض معين ، بتحقيقه قد تتم الجريمة و يتوافر لها القصد الجنائي العام ، ففي جريمة استئصال الأعضاء والحصول عليها فالغرض هو بيعها أو شراءها.

ثانيا: القصد الجنائي الخاص:

إذا نص المشرع على ضرورة توفر القصد الجنائي الخاص في جريمة ما فإنه من الضروري على القاضي البحث عليه، إذ قد يتطلب القانون في بعض الجرائم أن يتوافر لدى الجاني إرادة تحقيق غاية معينة من الجريمة، فلا يكتفي بمجرد تحقق غرض الجاني كما في القصد الجنائي العام، بل يذهب إلى أكثر من ذلك فيتغلغل إلى نوايا الجاني و يعتدّ بالغاية التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة³² كما في جريمة الوسيط الذي يقصد في جرائم المتاجرة تشجيع أو تسهيل الحصول على الأعضاء أو الأنسجة أو الخلايا أو جمع مواد من جسم شخص.

الفصل الثالث: جزاء الاتجار بالأعضاء البشرية

ككل جريمة يقابلها جزاء يتناسب مع حسامتها فإن الاتجار بالأعضاء البشرية وضع له المشرع حد وأنذر بالعقاب كل من يتعداه إذ وضع عقوبات أصلية وتكميلية للشخص الطبيعي والمعنوي وتكلم عن حالات خاصة للعقاب، ولكن السؤال المطروح هل هذه العقوبات تتناسب وجسامه الفعل الذي يضرب بالأخلاق والدين عرض الحائط؟

المبحث الأول: العقوبات

لا يضع المشرع عقوبات للشخص الطبيعي فحسب بل يعاقب أيضا الشخص المعنوي بعقوبات وتناسب وطبيعته كما بين بوضوح الحالات التي تشدد العقاب وتكلم عن الظروف المخففة.

المطلب الأول: العقوبات الأصلية للشخص الطبيعي

تنص المواد من 303 مكرر 16 إلى 303 مكرر 19 على العقوبات الأصلية التي تسلط على كل من تسول له نفسه ارتكاب أحد صور جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية وتتراوح هذه العقوبات بين سنة إلى 10 سنوات.

حيث يعاقب من حصل على عضو من أعضاء الجسم بمقابل سواء أكان فاعل أصلي أو وسيط بالحبس من (3) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 1.000.000 دج³³.

ويعاقب كل من نزع عضو من شخص حي أو ميت دون مراعاة التشريع الساري المفعول بالسجن من (5) سنوات إلى (10) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج³⁴.

و توقع عقوبة الحبس من سنة (1) إلى (5) سنوات والغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج كل فاعل أو وسيط قام باستئصال أنسجة أو خلايا أو بجمع مواد من جسم شخص بمقابل³⁵.

أما من انتزع أنسجة أو خلايا أو جمع مواد من جسم شخص حي أو ميت دون مراعاة التشريع الساري المفعول فيعاقب بالحبس من سنة (1) إلى (5) سنوات وغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج³⁶.

المطلب الثاني: الظروف المشددة والمخففة للعقوبة الأصلية

طبقا لمبدأ التفريد العقابي فإن المشرع في قانون العقوبات يحدد العقوبة بحدين حد أدنى وحد أقصى تاركا بذلك للقاضي السلطة في تقدير العقوبة على ألا يتجاوز

الحدين، ويستعين القاضي في اقتناعه بالعقوبة بالظروف المحيطة بالجريمة التي قد تكون مشددة أو مخففة منها ما يحددها المشرع في نصوص قانون العقوبات ومنها ما يستجلبها القاضي من ظروف وملابسات الجريمة، وعليه فإذا اقترنت الجريمة بظروف مشددة فيطبق الحد الأقصى، أما إن صاحبها ظروف مخففة فينطق القاضي بالحد الأدنى للعقوبة؛ وبناء عليه سنتناول فيما يلي ظروف جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية:

أولاً: الظروف المشددة:

حدد المشرع الجزائري بعض الظروف التي تشدد العقوبة على الجناة في المادة

303 مكرر 20 كلما صاحبت الجريمة تكون العقوبة كما يلي:

1- السجن من 10 سنوات إلى 20 عشرين سنة و الغرامة من 1.000.000

دج إلى 2.000.000 دج إذا اقترنت الظروف بجريمتي الاتجار المنصوص

عليهما في المادتين 303 مكرر 16 و 303 مكرر 17.

2- السجن من 05 خمسة سنوات إلى 15 خمسة عشرة سنة والغرامة من

500.000 دج إلى 1.500.000 دج إذا اقترنت الظروف بجريمتي الاتجار

المنصوص عليها في المادتين 303 مكرر 18 و 303 مكرر 19.

وهذه الظروف المشددة هي:

1- إذا كان الضحية قاصراً أو مصاباً بإعاقة ذهنية:

يرى المشرع الجزائري أن هذا الظرف كلما توفر يكون مشددا للعقوبة لأنه

ينطوي على أسلوب غادر فالمتاجرين بالأعضاء البشرية وبناء على الأموال الطائلة

التي يحصلون عليها مقابل عملهم الإجرامي لا يجدون أمامهم إلا إغراء صغار السن

وأطفال الشوارع والمجانين الفاقدين لعقولهم لاخطأفهم وقتلهم وتشويه جسده

بالعمليات لاستئصال أعضائهم وبيعها لأنه الأسلوب المناسب لهم في عدم اكتشافهم، ولقد انتشرت هذه الظاهرة بكثرة في الدول العربية خاصة مصر والعراق وأصبحت مجتمعاتهم بدعور وخوف كبير ، وكما لا يخفى أن هذه الأخيرة بدأت تنجلي في المجتمع الجزائري، حيث كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية آنذاك، يزيد زرهوني، أن مصالح الأمن عاجلت ثلاث قضايا اختطاف أطفال للمتاجرة بأعضائهم، حيث سجلت حالتان سنة 2007 وحالة أخرى في شهر ماي سنة 2008، وأضاف وزير الداخلية، آنذاك، لدى رده على سؤال سيناتور بمجلس الأمة، أنه "منذ زمن غير بعيد وفي المنطقة الحدودية مع المغرب حاول جزائري اختطاف طفلة تبلغ من العمر سنتين، وبعد توقيفه اعترف أنه كان يبيع الأطفال لعيادة تقع بوجدة بالمغرب"³⁷.

2- إذا سهلت وظيفة الفاعل أو مهنته ارتكاب الجريمة:

ينتمي الأشخاص الضالعون في الاتجار المنظم بالأعضاء إلى مجموعة واسعة من المهن من بينها الأطباء وسائقي سيارات الإسعاف وموظفو المستشفيات ومستودعات الجثث، وشراء الأعضاء وتوزيعها عملية معقدة تحتاج إلى تنظيم دقيق، وبالتالي فمن المعقول افتراض أن المجرمين يتعاونون مع موظفي القطاع الصحي والسماسة أو الوسطاء. ولا بد أن هناك علاقات قوية بين الأطباء الذين تناسوا عملهم كأطباء يداوون المرضى.. خالفوا عهدهم مع الله بعد أن اقسما به وبدأ طمعهم يقودهم الي أبشع الجرائم المقتنسة تجارة

الأعضاء البشرية بعد أن تحايلوا على القانون الذي يصرح بالتبرع³⁸ وهذا ما يزيد من صعوبة الكشف عن الجريمة ومعاقبة المتورطين فيها كمجرمين، وعليه اعتبر المشرع الجزائري هذه المهن التي تسهل تنفيذ الجريمة ظرفا مشددا للعقوبة.

3- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص:

فالالاتجار دائما تنفذه مجموعة من الأشخاص متعاونين وبهذا يسهل ارتكابها وانتشارها عبر جميع دول العالم فبتعدد الجناة وانتشارهم في أكثر من إقليم دولة يصعب تقفي آثارهم ويعقد الأمر بالنسبة لكل دولة وعليه يكون التعدد ظرف مشدد.

4- إذا ارتكبت الجريمة مع حمل السلاح أو التهديد باستعماله:

فحمل السلاح سواء أكان ظاهرا أم مخفيا أو التشهير به في وجه من يراد سرقة أعضائه، فإن دل فإنما يدل على خطورة الجاني الإجرامية وتجرده من كل معاني الرحمة والرأفة ببني جنسه ولذلك تشدد عقوبة من يحمل السلاح أو يهدد به.

5- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة أو كانت ذات طابع

عابر للحدود الوطنية:

ولقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى؛ ويقصد بتعبير "جريمة خطيرة" سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة

أشد؛ ويقصد بتعبير "جماعة ذات هيكل تنظيمي" جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي³⁹.

وقد نوّعت الجماعات الإجرامية المنظمة أنشطتها الإجرامية، وهي تستجيب بمرونة وسرعة وتستفيد من الأسواق الناشئة الجديدة وتكتشف سلعا غير مشروعة جديدة تدرّ أرباحا كبيرة وإمكانات الكشف عنها محدودة⁴⁰. وبناءا عليه تشدد العقوبة.

ثانيا: الظروف المخففة:

تعد جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية من أخطر الجرائم التي تمس بكرامة الإنسان، ولقد أخذت ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية طابع العولمة لأنها تتعدى الحدود الإقليمية وحدود الدولة الواحدة للعالم أجمع، ويشارك فيها أفراد وجماعات وشبكات دولية عابرة لكل الحدود، وتشمل الضحايا والجناة والأطباء والوسائل التقنية المتطورة والسوق الرائجة التي يتحكم فيها سماسرة بارعون مختصون في هذا المجال مقابل مبالغ مالية ضخمة، ضارين عرض الحائط بالجانب الأخلاقي والإنساني وأكثر من ذلك⁴¹؛ ولذلك ارتأى المشرع الجزائري عقاب الجناة بالعقوبة الأصلية حتى ولو دفعتهم للاتجار بالأعضاء البشرية ظروف أدت لاقتناع القاضي بتخفيف العقوبة، إذ جاء في نص المادة 303 مكرر 21 من قانون العقوبات ما يلي: " لا يستفيد المدان لارتكابه أحد الأفعال المجرمة في هذا القسم من الظروف المخففة المنصوص عليها في المادة 53 من هذا القانون".

المطلب الثالث: العقوبات التكميلية

يخضع تطبيق العقوبة التكميلية في الجرح والمخالفات لمطلق سلطان القاضي أما في الجنايات فأمر تطبيق الحجر القانوني والمصادرة كعقوبات تكميلية وجوي، ولقد نص المشرع على عقوبات تكميلية تتعلق بالمواطن الجزائري وأخرى تتخذ ضد الأجنبي.

أولاً: العقوبة التكميلية المتعلقة بالوطني:

تطبق حسب المادة 303 مكرر 22 على المحكوم عليه لارتكابه جريمة الاتجار في أي صورة من صورها عقوبة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة 09 من قانون العقوبات مثل الحجر القانوني والحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية وتحديد الإقامة والحظر من إصدار الشيكات أو استعمال بطاقات الدفع... إلخ.

ثانياً: العقوبة التكميلية المتعلقة بالأجنبي:

وطبقاً للمادة 303 مكرر 23 فإن الجهة القضائية المختصة تقضي بمنع أي أجنبي حكم عليه بسبب إحدى جرائم الاتجار من الإقامة في التراب الوطني إما نهائياً أو لمدة 10 سنوات.

ثالثاً: المصادرة كعقوبة تكميلية إجبارية:

وبالرجوع للمادة 303 مكرر 28 فإن الجهة القضائية في حالة الحكم بالإدانة تأمر وجوباً بمصادرة الوسائل المستعملة في ارتكاب الاتجار والأموال المتحصل عليها بصورة غير مشروعة مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.

المطلب الرابع: عقوبات الشخص المعنوي

جاء في المادة 303 مكرر 26 مايلي: "يكون الشخص المعنوي مسئولاً جزائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 51 مكرر من هذا القانون.

ويطبق على الشخص المعنوي العقوبات المنصوص عليها في المادة 18 مكرر من هذا القانون."

وحسب نص المادة 51 مكرر من قانون العقوبات فإن الأشخاص المعنوية التي تخضع للقانون الخاص تتحمل المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب لحسابها من طرف أجهزتها أو ممثليها الشرعيين، وتحملها للمسؤولية لا يعني عدم مساءلة الشخص الطبيعي في نفس الأفعال، ويفهم من ذلك أن الشخص المعنوي لا يتحمل المسؤولية إلا إذا ارتكب الاتجار لحسابه يعني بمفهوم المخالفة أن ممثل الشخص المعنوي إذا ارتكب الجريمة لحسابه الخاص فلا يسأل الشخص المعنوي، لذا لكي تقوم المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، لا بد من ارتكاب جريمة بجميع أركانها المادية والمعنوية سواء في مواجهة شخص طبيعي أو معنوي من طرف جهاز أو ممثل هذا الأخير، إما بهدف تحقيق ربح مالي كتقديم رشوة لحصول مؤسسة اقتصادية على صفقة، أو الحصول على فائدة أو تفادي خسارة، طالما قام بها وهو بصدد ممارسة صلاحياته في الإدارة والتسيير حتى وإن لم يحقق من وراءها أي ربح مالي⁴²؛ وفضلاً عن ذلك يجب أن يرتكب الاتجار من طرف المؤهلين قانوناً للتصرف باسمه ولحسابه وهم أحد أجهزته أو ممثله الشرعي.

وبالنظر إلى المادة 18 مكرر من قانون العقوبات فإن الشخص المعنوي تسلط

عليه عقوبات أصلية وأخرى تكميلية.

أولاً: العقوبة الأصلية:

تطبق عليه الغرامة التي تساوي مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي في القانون الذي يعاقب على الجريمة.

ثانيا: العقوبات التكميلية:

تطبق عليه واحدة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في نفس المادة أعلاه مثل حل الشخص الاعتباري غلق المؤسسة و الإقصاء من الصفقات العمومية...إلخ.

المبحث الثاني: حالات خاصة بالعقاب على الاتجار بالأعضاء البشرية

باستقراء المواد المتعلقة بالاتجار بالأعضاء البشرية فإننا نجد حالات خاصة بهذه الجريمة يضع لها المشرع عقوبات تتناسب وجسامتها وهي كالاتي:

المطلب الأول: الشروع في الاتجار بالأعضاء البشرية

جاء الشروع في الجريمة في قانون العقوبات تحت عنوان المحاولة في المادتين 30 و31 إذ أن الشروع في الجناية كالجناية نفسها ولا شروع في الجنح إلا بنص قانوني ولا شروع في المخالفات أصلا .

ولقد نص المشرع باعتبار الاتجار بالأعضاء البشرية جريمة من وصف جنحة على المعاقبة حتى على البدء في تنفيذها ولم تكتمل بحجة توقيفها أو أن أثرها قد خاب حيث يعاقب الجاني بنفس العقوبة المقررة للجريمة لو اكتملت⁴³ . أما إذا عدل الجاني اختياريا عن تنفيذها فلا عقاب عليه.

المطلب الثاني: حالات الإعفاء أو التخفيض في العقوبة

تبين المادة 303 مكرر 24 بوضوح حالات أين تعفي نهائيا من العقوبة أو تخفضها وهي كما يلي:

أولاً: حالة الإعفاء:

يعفى من العقاب كل من علم بوجود خطط وأفعال لارتكاب إحدى صور جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية وبلغ بها فوراً السلطات القضائية والإدارية، قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها إذ يشجع المشرع على التبليغ عنها نظراً لخطورتها عند البدء في تنفيذها.

ثانياً: حالات تخفيض العقوبة:

تخفف العقوبة إلى النصف في الحالتين التاليتين:

- 1- إذا تم الإبلاغ عنها بعد انتهاء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها ولكن قبل تحريك الدعوى العمومية.
- 2- إذا مكن بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة.

المطلب الثالث: عقوبة المتستر على جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية

وضعت النصوص المتعلقة بجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية عقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات و الغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج تسلط على المتستر على الجريمة ولم يبلغ فور علمه بها السلطات المختصة حتى ولو كان ملزماً بالسر المهني؛ وفيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد القصر الذين لا يتجاوز سنهم 13 سنة فلا تطبق العقوبة السابقة على أقارب وحواشي وأصهار الفاعل حتى الدرجة الرابعة، وهذا ما جاء في المادة 303 مكرر 25.

المطلب الرابع: الفترة الأمنية

يقصد بالفترة الأمنية حرمان المحكوم عليه من التدابير المنصوص عليها في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وهذه التدابير تطبق على المحكوم عليه إذا أثبت استجابته لبرامج التأهيل التي يتلقاها أثناء قضاء فترة العقوبة داخل أسوار المؤسسة العقابية وهي التوقيف المؤقت للعقوبة و الوضع في الورشات الخارجية أو البيئة المفتوحة وإجازات الخروج والحرية النصفية والإفراج المشروط.

وبناء على المادة 303 مكرر 29 فإن المتاجرة بالأعضاء البشرية تطبق عليها أحكام الفترة الأمنية وعليه لا يستفيد من كل تلك التدابير العلاجية التي تساعد المجرم في خلع رداء الجريمة أثناء مغادرة باب المؤسسة العقابية.

الختام:

أدى تحقيق الثروات الطائلة من وراء الاتجار بالأعضاء البشرية إلى تكوين عدة جماعات إجرامية منظمة تعمل مع بعضها البعض وتوزع الأدوار فيما بينها وأنشأت سوقا دولية سوداء يتجر فيها بكرامة جسد الإنسان الحي والميت، لذلك جرم المشرع هذا السلوك في قانون العقوبات ووضع عقوبات لكل من يقترفه.

ونستنج من خلال قراءتنا لنصوص الجريمة أن المشرع عدد صورها طبقا لكل مخالفة للضوابط المحددة في قانون حماية الصحة وترقيتها فيما يخص تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية، وأيضا حدد لكل صورة منها عقوبة خاصة.

وعليه نقدم الاقتراحات التالية:

1- بالنسبة للتجريم: من الضرورة أن ينص المشرع على ارتكاب الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة بغض النظر عن جنسيات مقترفيها شريطة أن تنفذ في الجزائر وعدم الاكتفاء بإدراج هذا الشرط ضمن الظروف المشددة.

2- من حيث العقاب: فالعقوبات التي حددها المشرع لا تتناسب مع جسامة الجريمة التي تحول أعضاء الإنسان إلى قطع غيار تخضع للمزايدات في أسعارها في سوق أهانت الإنسان وضربت بالأخلاق والقانون عرض الحائط، وعليه كان من الضروري تسليط عقوبات أشد وأكثر صرامة لأن اقتطاع جزء من الإنسان الحي يؤدي به أحيانا إلى الوفاة أو إصابته بأمراض خطيرة تتطور مع الزمن لتتحول إلى أمراض خبيثة بسبب عدم التوافق في الأنسجة خاصة البروتينية منها التي لا تتشابه بين بني البشر؛ وكرأي خاص بات من الحكمة تسليط عقوبة الإعدام.

3- من حيث المراقبة: وينبغي على الجزائر أن تستحدث أدوات المراقبة والرصد اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية والكشف عنه والتصدي له.

الهوامش:

¹ - مراد بن علي زريقات، جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية (دراسة أمنية وسوسولوجية)، ورقة عمل مقدمة ضمن

أعمال مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة مؤتى، المملكة الأردنية الهاشمية 2006.

² - المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة الحادية والثلاثون، دار المشرق بيروت 1991، ص: 59.

³ - ar.wikipedia.org/wik-

⁴ - عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (1332-1382 ميلادية مؤرخ عربي تونسي يعتبر مؤسس علم الاجتماع الحديث ترك تراثا ما زال تأثيره ممتدا حتى اليوم. توفي ابن خلدون في مصر عام 1406 وتم دفنه قرب باب النصر بشمال القاهرة.

⁵ - د/ عبد القادر الشبخلي، جرائم الاتجار، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2009، ص: 15.

⁶ - المنجد في اللغة والإعلام، المرجع السابق، ص: 512.

⁷ - د/ مندر الفضل، التصرف القانوني في الأعضاء البشرية، دار الثقافة عمان 1995، ص: 17.

⁸ - د/ حسن عودة زعال، التصرف غير المشروع بالأعضاء البشرية، رسالة دكتوراه، كلية القانون جامعة بغداد 1995، ص: 50.

⁹ - أنظر <http://godof.algeriaforum.net/t-topic8340>

- أنظر في ذلك j.k. inglis, human bioogiy, third edition, oxford, 1986, p7 21 -¹⁰
- د/ هيثم حامد المصاروة نقل الأعضاء البشرية بين الحظر والاباحة، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية 2003، ص: 11.
- 11 - التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية: منع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والمعاقبة عليها، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، الدورة 15 ، سنة 2006، ص: 18.
- 12 - مراد بن علي رزيقات، المرجع السابق، ص: 24.
- 13 - التعاون الولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية: منع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والمعاقبة عليها، المرجع السابق، ص: 05.
- 14 - أنظر: <http://godof.algeriaforum.net/t-topic8340>
- 15 - د/ عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص: 225 و عادل عامر، موقف الإسلام من الاتجار بالأعضاء البشرية، مقال منشور في <http://www.el-balad.com/300256>.
- 16 - مراد بن علي رزيقات، المرجع السابق، ص: 19، 20.
- 17 - أنظر المادة 01 من قانون العقوبات .
- 18 - عبد الله سليمان ، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص:
- 19- التعاون الولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية: منع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والمعاقبة عليها، المرجع السابق، ص: 06.
- 20 - مشروعا اتفاقيتين عربيتين لمنع الاستنساخ وزراعة الأعضاء البشرية والاتجار بها، مقال منشور في مجلة الخليج بتاريخ 2012/12/09، أنظر: <http://www.alkhaleej.ae>
- 21 - إسمي قاوة فضيلة، الإطار القانوني لعمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية ، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2011، ص. 43.
- 22 -قانون رقم 01/09 مؤرخ في 25 /02/ 2009 يعدل ويتمم الأم رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات.
- 23 - د/ مروك نصر الدين، نقل وزرع الأعضاء البشرية في القانون المقارن والشريعة الاسلامية، الجزء الأول، الكتاب الأول، دار هومة، الجزائر 2003، ص: 140.
- 24 - إسمي قاوة فضيلة، المرجع السابق، ص: 120 و 121.
- 25 - نفس المرجع ، ص: 140.
- 26 - د/ مروك نصر الدين، المرجع السابق، ص: 404.
- 27 - التعاون الولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية: منع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والمعاقبة عليها، المرجع السابق، ص: 18.

- 28 - مروك نصر الدين، المرجع السابق، ص: 308.
- 29 - عبدالله سليمان، المرجع السابق، ص: 231.
- 30 - نفس المرجع، ص: 251.
- 31 - نفس المرجع، ص: 257.
- 32 - نفس المرجع، ص: 259 وما يليها.
- 33 - أنظر المادة 303 مكرر.: 16
- 34 - أنظر المادة 303 مكرر.: 17
- 35 - أنظر المادة 303 مكرر : 18
- 36 - أنظر المادة 303 مكرر : 19
- 37 - المتاجرة بالأعضاء البشرية بين المحلية والعملة ضحايا وجناة، مقال منشور في يومية جريدي بتاريخ 2012/12/05، انظر <http://www.djaridati.com>
- 38 - محمود عبد السميع، أطباء وسماسرة وراء عصابة الاتجار بالأعضاء البشرية، مقال منشور في مجلة الأهرام المسائي السنة 22، العدد 7846 أكتوبر 2012 أنظر: massai.ahram.org.eg/
- 39 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000
- 40 - التعاون الولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية: منع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والمعاقبة عليها، المرجع السابق، ص: 17.
- 41 - المتاجرة بالأعضاء البشرية بين المحلية والعملة ضحايا وجناة، المرجع السابق.
- 42 - المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في ظل قانون العقوبات، مقال منشور في <http://www.droit-dz.com>
- 43 - أنظر المادة.: 303 مكرر 26 من قانون العقوبات.